دفاتر الاقتصاد ٢



إرَيادا اليوشِينا

أزمة مفهوم «الاقتصاديات»

سلسلة العلوم الاجتماعية

دار الفارابي

سلسلة العلوم الاجتماعية

دفاتر الاقتصاد

إرَيادا اليوسِّينا

أزمة مفهوم «الاقتصاديات»

تعريب : شبيب بيضون
مراجعة : حاتم سلمان

دار الفارابي - بيروت

١٩٧٩

تم نقل هذا الدفتر الى العربية عــن
مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة عن
أكاديمية العلــوم السوفياتية
الفصل الرابع ١٩٧٦

دار الفارابي ــ ص.ب ٣١٨١ ــ بيروت

أزمة مفهوم « الاقتصاديات »

مرة جديدة أيضا يمر علم الاقتصاد السياسي البرجوازي ، في وقتنا الراهن ، بمرحلة من التكيف مع الظروف الجديدة . ويتضح مقدار التفاوت الخطير بين منظريه الرئيسيين ، فيما يتعلق بتقييم الحالة الراهنة ، وطرق تطوير الفكر الاقتصادي الغربي . ويتلاحق الجدل بصورة أساسية حول مفهوم « الاقتصاديات » .

بعد « الثورة الكينزية » كان على الاقتصاد السياسي البرجوازي ، خلال الخمسينات ، موضوعا لاعادة بناء فعلية لهيكليته . فقد كان التنافس بين النظامين العالميين ، وانخفاض معدل النمو الحالي ، في البلدان الرأسمالية الاساسية : الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، وانهيار النظام الاستعماري الامبريالي ، يحث العلماء على تركيز اهتمامهم بصورة أساسية على مشكلة النمو الاقتصادي .

تعريف بالكاتبة :

أليوشينا دكتورة في العلوم الاقتصادية ، وأستاذة في جامعة الدولة في لينينغراد ، وكاتبة عدة مؤلفات حول مسائل الاقتصاد العالمي ونظرية العلوم الاقتصادية .

وكنا نرى حينذاك نشوء عدد وافر من أنواع النظريات الاقتصادية والاجتماعية حول النمو . وسريعا ما تأكد في سياق التناقضات الاجتماعية الثائرة ، بطلان فلسفة النمو التي ركزت اهتمامها على الناحية الكمية من المشكلة .

وخلال النصف الثاني من الستينات ، لم تصب الازمة النظريات الاقتصادية وحدها ، وانما أصابت مجمل منظومة « الاقتصادية » ، التي شهدت في ذلك العهد ، انتشارا واسعا في التعليم الجامعي . ويمثل مفهوم « الاقتصاديات » (الذي دعي في هذه السنوات الاخيرة من قبل منظريه باسم « الاقتصاديات الجديدة ») تركيبا للتصورات الكلاسيكية الجديدة ، والكينزية الجديدة التي تعطي تفسيرا برجوازيا لقوانين وآليات سير الاقتصاد الرأسمالي . أما من حيث الاساس ف « الاقتصاديات » هي الركيزة المنهجية للاقتصاد السياسي غير الماركسي المعاصر ، وهي كذلك نواة بنيته كلها .

أما موضوعة « الفراغ الاجتماعي » فهي الخاصية المميزة لمفاهيم « الاقتصاديات » . فاننا نجدها تنعكس حتى في طرق البحث : وكان المنظرون الاكاديميون الغربيون يدعونها بعد مؤسسي « الاقتصاديات » ، العلم « الخالص » والعلم « الحيادي » . لكن موضوعة « الفراغ الاجتماعي » المنهجية دخلت في تناقض مع الواقع الرأسمالي ، وألفت « الاقتصاديات » نفسها معزولة بشكل اصطناعي عن المسائل المعاصرة في التطور الاجتماعي . وقد أشار العالم الاقتصادي الاميركي أ. أوكون الى « أن ما يميز بداية الستينات ... هو الصراع من أجل تكبير حصة الاقتصاد

الوطني من قالب (الكاتو) » . أما الآن فقد تغيرت نقاط التركيز وها نحن نرى المسائل الاجتماعية « المتعلقة بالمساواة وبالتوزيع الفعال لقالب « الكاتو » تدخل صدر المسرح »(١) .

وتحت وطأة مجموعة من العوامل ـ تأثير النظام الاشتراكي العالمي المتزايد ، ونتائج الثورة العلمية والتقنية ، والتنظيم المتنامي للحركة العمالية ـ كانت تدخل باستمرار مسائل جديدة في مسار السياسة الاحتكارية للدولة ، ومن بينها مسائل الضمان الاجتماعي وضبط الصراعات الطبقية ، والاعداد والتدريب الاضافي للكوادر المهنية ، وتلوث البيئة ، بسبب هذه القضايا وقضايا أخرى غيرها يصبح منهج « العلم الخالص » سريرا حقيقيا من أسرة بروكروست(*) .

ويلجأ اليوم الفكر الاقتصادي الرسمي في الغرب الى اعادة تقييم زاده النظري ، وها نحن نشهد نقلة نوعية جديدة في تطور أزمة الاقتصاد السياسي البرجوازي .

أولا : تجري مراجعة النواة الاساسية لهذا العلم وليس لمجرد واحدة من مسائله : فلقد كانت « الاقتصاديات » تعتبر حتى الامس في الادب الاكاديمي في الغرب بمثابة النظرية « المقبولة من الجميع » (المصطلح عليها) و « المكرسة » . وقد صرح ج. ل. غالبريت وهو يوضح حالة « الاقتصاديات » . ان هذه الطريقة الكلاسيكية الجديدة ليست جديرة بحل معظم مسائل الرأسمالية المعاصرة . وهذا يصح أيضا على صعيد « الاقتصاد المصغر » كما يصح على صعيد « الاقتصاد الضخم »(٢) .

---

* بروكروست . كان لصا اغريقيا خرافيا يمد أرجل ضحاياه أو يقطعها لكي يجعل طولهم منسجما مع سريره ـ (الترجمة) .

وثانيا ، هناك شكوك قد برزت ، بالنسبة لصحة المنهجية وحتى بالنسبة للنظرية الحدية التي تقوم عليها « الاقتصاديات » مع الاستنتاجات الايديولوجية الخاصة بها .

وثالثا ، ان أزمة الاقتصاد السياسي البرجوازي لا تقتصر فقط ـ كما كانت الحال في المراحل السابقة ـ على خلافات منظريها الرئيسيين . فهي بخروجها من اطار الجدل الاكاديمي بين علماء الاقتصاد ، قد تفشت في حقول التعليم، ونفذت الى قاعات الجامعات . فان « الاقتصاديات » تمارس منذ سنوات طويلة ، ليس فقط دورا في دروس المنهجية في النظام الرسمي لتعليم الاقتصاد ، وانما أيضا تقدم مذهبا ايديولوجيا في التعليم عامة ، وهذا ما يساهم كثيرا في انتشارها وفي شعبيتها . وفي الوقت الحاضر ، يرى مؤسسوها ومريدوها أنفسهم مجبرين على الاعتراف بأن الشبيبة الطالبية المعاصرة لم تعد تستطيع التوافق مع العقائد المهترئة التي تكثر في كراسات « الاقتصاديات » . فان عرض قضايا التطور الاقتصادي في الرأسمالية، مفصولا عن المسائل الاجتماعية ، يقود الطلاب الى التفكير بأن هذه الاستنتاجات النظرية والايديولوجية الموجودة في تلك الكراسات ، ليست لها أية علاقة مع واقع الرأسمالية الملموس . ومن هنا ، يتأتى انعدام ثقتهم .

وعلى مدار السنوات الاخيرة ، كانت الكراسات في « الاقتصاديات » تنتقد بصراحة على صفحات المجلات وفي المؤتمرات العلمية، من قبل ممثلي الاتجاهات الاجتماعية الاكثر تمايزا . فان القائمين على التوجيه المؤسساتي ، الذي لم يلعب حتى الآن سوى دور ثانوي في العلم

البرجوازي ، يقترحون اجراء تعديل أساسي فيه . فهم ينادون باستبدال « عقائد « الاقتصاديات » الميتة » بنظام مؤسساتي للآراء .

أما مؤسسو نظام « الاقتصاديات » فهم أنفسهم ينتقدونه من أساسه ، وانما فقط في تفسيره لبعض القضايا المعزولة . وهذا النقد يهدف الى انعاش « الاقتصاديات » بعض الشيء ، عن طريق مواجهتها مع بعض المسائل الراهنة ، من أجل أن يحفظوا لها دورها المحرك في الاقتصاد السياسي البرجوازي . ونستطيع أن نعدد على سبيل المثال ، كتاب أ. أوكون(٣) ، والطبعات الاخيرة من كراس « الاقتصاديات » لـ ب. سامولسون(٤) ، وكذلك العديد من المؤلفات الاخرى .

* * *

ونحن نعلم أن النظرية الحدية قد ظهرت في القرن الماضي بصفتها رداً على نظرية قيمة قوة العمل عند ماركس . وفي رأي المؤرخ الاميركي ر. س. هوويي(٥) أن الهامشية قد نتجت عن الاندماج بين اتجاهين يرتبط أحدهما بظهور منهج « العلم الاقتصادي الخالص » . ويرتبط الآخر بادخال مقولة المنفعة الحدية في الاقتصاد السياسي ، (مؤلفات ك. مانجرو والراس) ، وبالاستعمال الواسع فيما بعد المقاييس الحدية من أجل تفسير عمليات الانتاج ، والتوزيع ، والتبادل والاستهلاك الرأسمالية .

وقد أصبح بامكاننا الى حد ما أن نرى نشوء منهج « العلم الخالص » في « الروبنسينية » التقليدية التي انتقدها

ماركس مرات متعددة(٦) . فلقد بدا روبنسون ، مع الوقت، في مؤلفات المنظرين الغربيين غير الماركسيين بمثابة « رجل اقتصادي » وغدا المنطق الذي كان يستخدمه من أجل اتخاذ قرارات عقلانية قاعدة لمنهج « العلم الخالص » . وانسجاما مع هذا المنهج فقد فسر ج. ب. ساي هدف الاقتصاد السياسي على أنه دراسة الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك بصورة عامة ، أي دون أخذ محتواها الاجتماعي والتاريخي الملموس بعين الاعتبار . وقد قام جون ستيوارت ميل أيضا بخطوة من أجل تدعيم هذا المنهج . فقد قسَّم الاقتصاد السياسي الى علم « وضعي » (خالص) والى علم « معياري » (اجتماعي) . وفيما بعد ، دعِّمت فكرة انشاء « علم خالص » من قِبل ل. والراس ، و ف. بارتو ، و أ. مارشال .

وشيئا فشيئا استبعد مصطلح « الاقتصاديات « economics » » الاسم التقليدي « علم الاقتصاد السياسي » . ثم أقر هذا الاتجاه فيما بعد من قبل ل. روبنس و ج. شومبتر و م. فريدمان وآخرين(٧) . وهكذا فقد علَّل م. فريدمان هذا المنعطف مسوغاً له بضرورة الفصل بين تحليل « ما هو كائن » و « ما ينبغي أن يكون » .

ونستطيع أن نعدد سببين على الاقل ، من أسباب هذا الانتشار الواسع لمنهج « العلم الخالص » في الاقتصاد السياسي البرجوازي . فقد استخدم هذا المنهج ، **من جهة** ، من أجل الصراع ضد الشعور الطبقي في الاقتصاد السياسي الماركسي . فان منهج « العلم الخالص » يفرغ علاقات الانتاج الرأسمالي من محتواها النوعي بفرضياته وتجريداته الملازمة له . (مثل ، الافتراض بأن الفرد والمؤسسات

يمتلكون عند اتخاذ قراراتهم المعلومات الكاملة حول الاوضاع المحيطة وحول السلع ، وبأنه توجد حرية مطلقة في الاختيار في الاقتصاد ، وبأن لكل المؤسسات حرية الوصول الى شتى الاسواق ، وبأن المزاحمة المفترضة لا تشوبها أية شائبة ، الخ ...) والسبب الآخر المهم في شعبية منهج « العلم الخالص » كانت في الاضطرار الى استخدام المنطق الرياضي الشكلي في الاقتصاد السياسي ، الذي سبق له مع ذلك ، أن استخدم في تقريض الرأسمالية .

والمنتظرون البرجوازيون يقتبسون بصورة آلية من العلوم الطبيعية أساليب التحليل المرتكزة على تصورات مثل « الجسم الصلب المثالي » و « الغاز المثالي » و « الفراغ » الخ ... وهكذا ظهر طراز من « الاقتصاد الخالص بشكل مثالي » حيث يعبِّر عن الروابط الوظيفية بمقولات حدية تستخدم كركائز في طرح القوانين السياسية ــ الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي كمسلمات . فان التقديرات الحدية ــ التي تنتج عن التحليل الوظيفي الذي يلعب دورا مهماً في تعريف العلاقات الكمية للمقادير المتغيرة ــ تستبعد تحليل العلاقات السببية وتصبح أساس تفسير جوهر المقولات الاقتصادية ، وتفسير النظام الاجتماعي بمجمله . فان المنطق الرياضي الشكلي بانتزاعه الجوهر الاجتماعي من العملية الاقتصادية يؤدي الى امكانيات كبيرة من أجل تقديم الثناء الى الرأسمالية . فقد كانت ، الاسعار والاجور ، والارباح والريع والنمو الاقتصادي تقدم على انها مقولات وظيفية في جوهرها ، وكانت الرأسمالية تقوم على أنها مجتمع الفرص المتساوية لأفراد متحررين من أي اضطهاد .

فان مجموع المقدمات والفرضيات التي تشكل مفهوم

« الاقتصاد الخالص » كانت تُرفع بعد مزجها بالتقنية وبالتحليل الحدي الى مرتبة منهجية الاقتصاديات . أما مصطلح « الحدية » فلم يظهر الا متأخرا . فلقد طرح لأول مرة في عام ١٩١٤ بواسطة ج. أ. هوبسون في كتاب « العمل والثروة « Work and Wealth » » . وكان هوبسون يريد التأكيد بواسطة هذا المصطلح على تسليم الاوساط الاكاديمية بنظرية المنفعة الحدية وبنظرية الانتاجية الحدية اللتين كانتا قد عرضتا ، في حوالي ذلك التاريخ ، بواسطة ج. ب. كلارك . وفي الثلاثينات دخل مصطلح « الحدية » « marginalisme » في القواميس الموسوعية الغربية المختصة بالعلوم الاجتماعية ، وبعد ذلك بعشر سنوات ، دخل في معظم الكراسات في « الاقتصاديات » الاميركية .

ونحن نستطيع أن نجد في مؤلفات الاقتصاديين الغربيين ، تماثلا بين جوهر الحدية والمنطق الرياضي الصوري . فقد عرّفت الحدية مثلا ، في واحد من آخر المؤلفات ، على انها « تحليل اقتصادي يرتكز على استخدام **الصفات الحدية** (خط التشديد من كاتب المقال) في تحديد التوازن »(٨) . ويفهم من الصفات الحدية في هذه الحالة ، مقولات مثل المنفعة الحدية والانتاجية الحدية ، الخ .. لكن هذا التفسير للحدية أبعد من أن يستوعبها ، لأن الحدية لا يمكن أن تختصر بالنتيجة مطلقا ، في تطبيق المناهج الرياضية في تحليل الاقتصاد ، وهي بالاحرى لا يمكن أن تتماثل أو تتطابق مع هذه المناهج . فتطبيق المناهج الرياضية المرتكزة على مبادىء المنهجية العلمية ، مع الاخذ بالحسبان الزاميا بالاسس الاجتماعية ــ الاقتصادية للمجتمع ، يؤدي الى آفاق أوسع في تطور عال لعلم الاقتصاد . لكن ما يختص بالمنهجية الحدية ، هو احلال الوظيفية محل العلاقات

السببية .

ان خصوصية المنهجية الحدية ، هي في عدم تسامحها مع ما تدعوه بالاحكام القيمية . فمنظرو « الاقتصاديات » باستبعادهم للمسائل الاجتماعية (منهج « العلم الخالص » يواجه مناقشتها بالفيتو) قد ركزوا اهتمامهم على تقنية الحصول على المقاييس الحدية التي تميز الاستراتيجية « المثلى » للمستهلك وللمؤسسة . ومهمة التحليل الاقتصادي قد اقتصرت ، من حيث الاساس ، على البحث عن حد أعلى ، أو عن حد أدنى ، متصوران في ذهن الرياضيين الشكليين . فالاهداف نفسها التي ، بحسب تفسير كراسات « الاقتصاديات » ، ينبغي أن تشد المستهلك (المنفعة العليا) والمؤسسة (الربح الاقصى) لم تكن تعتبر بمثابة مقولات للتقييم ، بل أشياء مسلما بها تنتج من طبيعة الاشياء ، بصفتها القوانين الطبيعية للاقتصاد .

وقد أعاد أيضا ج. شومبتر توكيد هذا الفهم لمهام الاقتصاديات ، عن طريق انتزاع نظرية الرفاه من اطارها . وقد انعكس التخلي عن الاحكام القيمية أيضا في مختصر ب. سامولسون . ونستطيع أن نقرأ في الطبعات الاولى من هذا الكتاب أن « القضايا الاساسية المحددة لصحة أو خطأ الاهداف المتبعة لا يمكن حلها بالعلم كما هو . انها تحل بالاخلاق و « بالاحكام القيمية »(٩) » .

وفي هذا الوقت ، تبدل الحال جذريا . فانه في المرحلة الراهنة من الازمة العامة للرأسمالية ، وفي ظروف تفاقم الصعوبات والازمات الاجتماعية ـ الاقتصادية لم يعد سهلا على الاقتصاديين البرجوازيين أن يعزلوا « الاقتصاديات » بشكل مصطنع عن الاحكام القيمية . وفي الوقت نفسه ، فان ادخال هذه الاخيرة في موضوع

« الاقتصاديات » يقوض أسس منهج « العلم الخالص » وذلك يضرب منهجية الحدية في مجملها . وقد برزت اختلافات كبيرة حول موضوع المكانة الواجب تخصيصها للحدية في الاقتصاد السياسي البرجوازي . فان المدارس المؤسساتية التي يدعمها ج. غالبريت ، والتي تنتقد منهج « العلم الخالص » في الحدية ، قد تبنت مواقف بالغة التصلب ، ففيما بين سنوات العشرينات والثلاثينات كان ت. فيبلن ، و و. ميتشل ، و ج. كومونس ، وآخرون يشيرون الى الاقتصاد الموجود على صعيد الواقع حيث الاحتكارات تلعب دورا جوهريا ، غير موجود في اطار الحدية التقليدية ، ذلك لأنها تعزل العلوم الاجتماعية المرتبطة بها وترفض الاحكام القيمية . وقد ارتدى هذا النقد من قِبل أنصار التوجه المؤسساتي ، فيما بين سنوات العشرينات والثلاثينات ، شكل نقاش مائع ، حتى أنه ما لبث أن انطفأ مع ظهور النظرية المدعوة نظرية المؤسسة الكلاسيكية الجديدة (ج. روبنسون ، و ا. شامبرلين) ثم بعد ذلك مع ظهور الكينزية التي استخدمت بدورها ، الحدية بشكل واسع ، رغم انها حملت الكثير من الاشياء الجديدة لمنهجية علم الاقتصاد البرجوازي .

أما الآخرون العديدون من المعروفين جيدا (ومنهم ج. تينبرجن ، و غ. ميردال و ر. فريش)(١٠) ، فلم يتبنوا هم أيضا الموقف المنهجي المعتمد عالميا في « الاقتصاديات » ، فقد كانوا يعتبرون أن التحليل لا يمكن أن يكون مفصولا عن الاحكام القيمية . وحسب رأي ر. فريش ، أن التحليل الاقتصادي يجب أن يتضمن حكما قيميا(١١) . لكن هذه الآراء لم تكن تلقى القبول من معظم علماء الاقتصاد الاميركيين أو الانكليز ، وبالاحرى لم تؤخذ بعين الاعتبار

من قِبل منظّري « الاقتصاديــات » أنفسهم .

والحال هذه ، فــان المبدأ المنهجي الحدي عن الفراغ الاجتماعي ، المستعمل من قِبل الايديولوجيين البرجوازيين بوصفه « ورقة رابحة » في الصراع ضد الماركسـية ، قــاد « الاقتصاديــات » الى طريق نظري مسدود ، ثم أصبح مرمى لعلمــاء الاقتصــاد الذين ، مــا زالــوا حتى الآن ، يستخدمون في تفكيرهم مقولات « العلم الخالص » . وفــي أيامنا هذه ، فان المنهجية الحدية تنتقد من قِبل ايديولوجيي رأسمالية الدولة الاحتكارية الذين كانوا الى وقت قريب من أنصارها المتحمسين . وقــد كتب أ. أوكون أنه « تصوراً اقتصاديــا متطرفا ، يوشك أن يبعد عن أنظارنــا العديد من الحلول البديلة »(١٢) . فهو لــم يتخل كلية عن النظريــة الحدية ، لكنه يحذر من « قِصر النظر الحدي » ، ومــن نتائجه الخطيرة .

وبقيت « الاقتصاديــات » بوصفها نظاما تصوريــا ، تمتص لبعض الوقت ، وتدمج النظريــات التي تصـــدر عن الفكر الاقتصادي البرجوازي. لكن الاعتراف بضرورة الاحكام القيمية أطلق عملية معاكسة . فرأينا بعض مظــاهر التحليل البرجوازي تنفصل عن « الاقتصاديــات » . وبالنتيجة فــان مجمل تلك المنظومة تجتاز مرحلة من التفكك . ويشهد بذلك خاصة مجموعة من المقالات قــد ظهرت تحت اشراف ج. بوتشنــان ، و ر. تــوليزون حيث يتحلل مؤلفوها مــن « الاقتصاديــات » ويعلنون ولادة مبادىء جديدة غير متعلقة بهــا ، لكنها كانت فيما مضى أجزاء مكــونة لها(١٣) .

أمــا بالنسبة لـ ب. ساموِلسون نفسه ، الــذي كان المنظّر الرئيسي للاقتصاديــات ، فانه يتناول مع الكثير مــن

التحفظ مسألة ادخال الاحكام القيمية في موضوع هذه النظرية . ففي مؤلفاته الاكثر جدة ، يتخلى عن لهجته القديمة الحاسمة في تناول هذه المسألة ، لكن مجمل هذه الكراسات ما زالت وفية للمنهجية الحدية ، وما زالت تعالج قوانين وجوهر الاقتصاد الرأسمالي انطلاقا من نفس القاعدة . لكن المؤلف يعترف في الفقرة الاخيرة فقط بأن « فيما وراء المظهر الداخلي لتقنية الاقتصاد تبرز القضايا السياسية الاساسية » التي « يلطف بحثها صرامة التحليل » . ولا يعلن ب. ساموليسون ذلك للطالب الا بعد اسدال الستار ، « بعد أن تمت مواجهة المهمة العظمى في التحليل الاقتصادي للعالم »(١٤) . ويبدو أنه يفضل دون شك ، ألا يركز الاهتمام على الجدال الذي يشهد بأن المنهجية الحدية تخسر من رصيدها ، ويفضل أن يقدم الامر بصورة تحمل على الاعتقاد بأنه يتعلق بحالة خاصة « لم يجر بشأنها أي اتفاق علمي » .

والتغيرات التي استجدت في الاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر تبرر لنا الاستنتاج بأن الاحكام القيمية ، و « تحديد أهداف التطور » ومعها ضرورة تفسير انتقاد نتائج العملية الاقتصادية ، ستكون من الآن فصاعدا معتبرة من قبل معظم ممثلي هذا العلم بمثابة مهمة لا يجوز التخلي عنها . وهم يقيمون بأشكال مختلفة عواقب هذا الاعتراف . وهكذا فان الاقتصادي الاميركي ج. كوتش يلوح بفزاعة عدوى الفكرة المسبقة التي تسببها الايديولوجية(١٦) . ومهما يكن من أمر ، فان عهد سيطرة « الاقتصاديات » مع تجاهلها المتعمد للمسائل الاجتماعية واستنتاجاتها المبنية فقط على منهجية حدية قد انتهى الى الابد . وادخال الاحكام القيمية قد أدى الى أزمة في منهج « العلم الخالص »

وأعقبتها ، أزمة في مجمل المنهجية الحدية التي تعتمد عليها « الاقتصاديــات » .

* * *

لقد أوضحت أزمة المنهجية الحــدية المآزق المتعددة لـ « الاقتصاديــات » . فتحليل عملية أخــذ القــرارات (« الاستراتيجية المثلى ») بواسطة الفــاعلين في الاقتصاد (المستهلك والمؤسسة) في ظروف تكــون فيها المصــادر محدودة قــد أصبح ــ بصرف النظر عن بعض التفاصيل التي لا شــأن لها ــ موضوع لـ « الاقتصاديات » . ونقطة الانطلاق الاساسية في التحليل الحدي ، طبقاً لمنهج « العلم الخالص » هي وجود « المزاحمة الكاملة » التي ليست الا نموذجا لسوق نموذجي حيث تبيع المؤسسات منتجاتها المتجانسة وتملــك الفرص المتساوية في تصريف بضائعها .

وكل نموذج اقتصادي يمكن تبريره مــن وجهة النظر المنهجية اذا أخــذ في حسابه السمات الاساسية للموضوع الجــاري تحليله . أمــا نموذج « سوق المزاحمة المطلقة » فليس الا تجريدا خاليا مــن كل محتوى حقيقي ، لأنــه لا يعكس الخصائص المميزة للسوق الرأسمالية . وكــان ل. والراس ، أحــد مؤسسي « الاقتصاديات » قــد كتب أن « العلم الخالص » ينقاد نحو اهتمامــات بالبحث عن حقيقة خالصة(١٧) . ولكن الواقع هو أن « الاقتصاديات » بارتكازها على نموذج لـ « سوق للمزاحمة المطلقة » تبتعد عــن الواقع وترحل عن الحقيقة منذ نقطة انطلاق تحليلها . ففي السوق الرأسمالية حيث الصراع التنافسي يزداد شراسة ، ليست الفرص متساويــة أبــدا . فــان ظروف السوق المــدعوة

« خالصة » و « مطلقة » من قبل منظّري « الاقتصاديات » تعكس في الواقع ، هيمنة الاقويـاء على الضعفاء والاحتكـار على المنافسين القليلي الحظ .

ويقوم كتّاب « الاقتصاديات » بهذا التحفظ عـادة : « سوق المزاحمة المطلقة » لم توجـد مطلقا ولن توجـد أبدا في الحياة الواقعية . بيد أنه ، لا سامولسون ولا الكتّاب الآخرون للمؤلفات الحدية تمكنوا من التخلي عن هذه المسلّمة التي يعتمد عليها كل البناء الحدي . وهذا مـا يشرح لمـاذا يبقى هذا الاعتقاد الرث ب « المزاحمة المطلقة » باستمرار ومـن حيث المبـدأ في مختلف الكراسـات فـي موضوع « الاقتصاديـات » .

وهكـذا كان شرط « المزاحمة المطلقة » يقود النظرية البرجوازية عن المؤسسة وتفسيرها لمسألة الاحتكـارات الى طريق مسدود . ويبدو كما لـو أن الاحتكارات هي جسم غريب في النظام الرأسمـالي . فهي لا تطيع ، بالنتيجة ، « قواعـد اللعبة » التي تنظم نشاط المؤسسات التي تبحث عن استدرار أقصى الربح الرأسمالي في سياق « المزاحمة الحرة » . فمنظّرو « الاقتصاديـات » يدعمون الفكرة القائلة بـأن الاحتكارات (بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة ، أي الاسواق التي يسيطر عليها احتكار مـا) هي ظاهرات فريدة فـي الاقتصاد الرأسمالي ، بل ان « الاقتصاديـات » تنكر أيضا ، اقـامة الاحتكارات بوصفها اتجـاه التطور في الرأسمـالية وتنكر سيطرة الاحتكارات بوصفها سمة مميزة للرأسمـالية المعاصرة . وليس بمحض الصدفة أن يشدد ب. سامولسون في كتيّبه على أن عـدد الاحتكارات يقل تدريجيا وأن قوتها تتدهور .

والظروف اليوم أصبحت على صورة لـم يعـد معها

الاقتصاد السياسي البرجوازي قادرا على عدم الاكتراث بمسألة الاحتكارات . لكن محاولات بعض المنظّرين في « الاقتصاديات » اخراج النظرية المسماة كلاسيكية جديدة للمؤسسة من جمودها ، وايجاد مكان للاحتكار في النظرية الرأسمالية ، هي محاولات تتحطم بالضرورة عند مسلّمة « المزاحمة المطلقة » . فلقد أوضح المؤسساتيون الاوائل ، في الاعوام ١٩١٠ ــ ١٩٢٠ ، الدور المهم الذي يلعبه الاحتكار . لكنه لا ج. هوبسون ولا الممثلون الآخرون لهذا الاتجاه كانوا يستطيعون اعطاء تفسير ملموس لمصدرها وجوهرها بسبب منهجهم البرجوازي في التعرض للمسألة . ومن جهة أخرى ، فان التصورات المؤسساتية لم تكن تستطيع في مرحلة تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية الضعيف نسبيا ، أن تنافس النظرية الكلاسيكية الجديدة للمؤسسة .

أما المؤسسيون في أيامنا ، فقد وسعوا نقدهم لنظرية المؤسسة ، المدرجة تقليديا في دروس « الاقتصاديات » ، وعارضوها بتفسيرهم لمسألة الاحتكارات . فهم بمعارضتهم للنظرية الكلاسيكية الجديدة التي تعتبر ان المؤسسة لا تلاحق الا غاية واحدة هي : رفع أرباحها الى الحد الاقصى وبلجوئهم الى استعمال المناهج الاكثر تنوعا في استراتيجية الصراع التنافسي ، قالوا بفكرة تعددية الاهداف . واقد صرحوا بأن النظرية الكلاسيكية الجديدة عديمة التأثير ، علماً بأن أخذ القرارات لا يغير أبدا ، في حالة الشركات الكبيرة ، وفي الاطار الضيق للحدية ، وأن تعقد جهاز الادارة نفسه لا يترك مجالا لصاحب المؤسسة ، الرمز المركزي في نظرية المؤسسة الآخذ لقراراته بمفرده . وهم يشددون من جهة أخرى على أن « الاقتصاديات » لا تأخذ في حسابها عمليا ، لا « مبدأ التأثير الخارجي » ولا الدور الاقتصادي

للدولة ، ولا كل سلسلة من العوامل الاخرى .

ان الاحتكار هو بالنسبة للمؤسسين المقولة الاساسية في نظرية الاقتصاد الرأسمالي ، وهم يبرزون كثيرا ، أن التخطيط على صعيد الشركات ، المتمم بالبرمجة على صعيد الدولة ، قد حل محل السوق الفوضوية . ويصف ، ج. غالبريت ، الذي يفضل ألا يعتبر نفسه مؤسسيا ، « المنافسة المطلقة » بأنها مقولة لا تعكس الظروف الراهنة . وهذا اجمالا ، اثبات أكيد على فشل النظرية الكلاسيكية الجديدة بمجملها(١٩) .

ان نقداً كهذا للنظرية الكلاسيكية الجديدة للمؤسسة لا يخلو من بعض العناصر الواقعية ، لكنه في مجمله يحاول أن يحجب الجوهر الحقيقي والغاية من الاحتكارات والطبيعة الاصيلة للرأسمالية ، ويمثل محاولة للبحث عن أشكال لتكييف الرأسمالية مع الظروف التاريخية الجديدة .

وفي أحد الاجتماعات السنوية التي تعقدها الجمعية الاقتصادية الاميركية ، كانت النظرية الكلاسيكية الجديدة للمؤسسة موضوع حملة عنيفة ، حيث قام أحد واضعيها ج. روبنسون بالتبرؤ من كتاباته علناً . وأبرز الاجتماع « تركز القوة الاقتصادية الواسع في الشركات المتعددة القوميات » ،وأشار الى أن « الاقتصاديات » لا تدخل في حسابها التغيرات المستجدة في العالم الرأسمالي ، وتتمسك باستمرار بفكرة مؤداها أنه في ظروف سوق « المزاحمة المطلقة » تكون المؤسسات محدودة الحجم(٢٠) . ثم قدم الاجتماع ، في الوقت نفسه ، دعمه لنظرية « الدولة الصناعية الجديدة » ، نظرية ج. غالبريت .

ولقد دحضت أزمة الحدية في الواقع الاستنتاجات الايديولوجية لـ « الاقتصاديات » . وكانت اللازمة الدائمة

التكرار في هذه الاستنتاجات ، التي يختتم بها عادة التحليل الحدي لمجالات الحياة الاقتصادية ، هي التالية : ان القرارات المتخذة بالارتكاز الى التحليل الحدي تضمن الامتزاج الاكثر فعالية في استخدام الموارد ، وتوزيع الدخل في المجتمع يتم بشكل عادل ويجري حسب مساهمة كل عنصر ؛ والاقتصاد الرأسمالي يتطور بشكل متوازن ، بفضل انجاز الاستراتيجيات المثلى للوحدات وللأفراد القائمين بالمنافسة . وأقل انحراف عن هذه الحالة تصلحه الدولة .

ولنتفحص هذه الطريقة في تقديم الاقتصاد الرأسمالي على انه نموذج عقلاني من الاقتصاد القادر على تأمين اتخاذ قرارات فعالة . ولنلاحظ باديء ذي بدء ان « الاقتصاديات » تقود الى تفسير لمفهوم الفعالية نفسه وثيق الصلة بالحدية . والقرارات الفعالة تتماثل فيها مع المقاييس الحدية . فالاستراتيجية مثلا ، لا تكون مثلى ، في رأي أنصار « الاقتصاديات » ، الا اذا حققت المؤسسة ربحا أقصى . وهم يحاولون الى جانب هذا ، أن يرسخوا في ذهن الطالب أن التسابق الى الربح ، ليس مطلقا محرك المجتمع الرأسمالي . ولا يكف سامولسون عن التكرار في كتابه أن الرأسمالية ليست « نظام التسابق الى الربح » بل « نظام الارباح والخسائر » ، حيث تحاول المؤسسات أن تضمن تحقيق الاستراتيجية المثلى ، وانه من الطبيعي في هذه العملية « أن يربح البعض وأن يخسر البعض » . ويشدد سامولسون ، على أن الربح هو « الجزرة التي تكافىء ازدياد الفعالية ، وأن الخسارة هي السوط الذي يعاقب على استخدام طرق غير فعالة ، أو على الاستخدام السيء للموارد، والمعاكس لرغبة المستهلك »(٢١) .

ولقد رسخ المفهوم الحدي للفعالية في ذهن الطالب طيلة نصف قرن ، وأخيرا أدين هذا الشكل من « الاقتصاديات » في كتاب أ. أوكون . وتوجب على أحد منظّري « الاقتصاديات » أن يعترف بأن « أفكار الاقتصادي عن الفعالية خاطئة ، لأنها لا تستجيب للفكرة التي يحملها الجمهور عن المساواة »(٢٢) . والواقع أن الخسائر التي يشبهها سامولسون بالسوط الذي يوجه الى صاحب المؤسسة بسبب الادارة غير المثلى تصيب العمال بشكل لا محيد عنه ، فهذه الخسائر تقود الى تسريح العمال بشكل واسع ، وتؤدي الى تسريحات جماعية للعمال تترافع مع اشتداد النضال المطلبي ـ وهو عامل لا يستطيع المنظرون البرجوازيون تجاهله في المرحلة الراهنة من أزمة الرأسمالية العامة . وهكذا تضعضعت المواقف الحدية ولم يعد للاستنتاجات الايديولوجية الاساسية لـ « الاقتصاديات » أي برهان يسندها .

وفي وقتنا الحاضر ، يقوم أنصار علم الاقتصاد البرجوازي بجهود كبيرة من أجل رد الاعتبار الى الاستنتاجات الايديولوجية الاساسية في نظريتهم . وأحدث ما طلع به هذا العلم هو على وجه التحديد ، معارضة مفهومي الفعالية والمساواة الاجتماعية ، وكما يبدو ، فان الاول يتناقض حتما مع الثاني . وهكذا فان منطق برهانهم هو فوق كل نقد . ففي المجتمع المسمى « الديمقراطية الرأسمالية » من قِبل منظّري « الاقتصاديات » ، يكمن سبب عدم المساواة ، حسب رأيهم ، ليس في تنظيم هذا المجتمع وانما في « سوق المزاحمة غير المطلقة » . ولا يقتصر ب. سامولسون على ايراد سبب واحد . فهو يريد من غير شك اعطاء وزن أكبر لبراهينه ، فيسرد العديد من العوامل ،

التي تنتج حسب تقـديره عدم المساواة في ظل الرأسمالية . ويذكر من بين هذه العوامل ؛ امكـانية الحصول على ارث ، وعـدم المساواة الجسدية والذهنية بين الناس ، الخ ... ولكنه لا يشير أية اشـارة ولو طفيفة للسبب الحقيقي وهو الاسـاس الرأسمـالي للمجتمع . أمـا فيمـا يختص بالوصفات الموصى بها من أجل استبعاد التفاوت الاجتماعي، فهي وصفات عـاجزة عجز الاقتصاد السياسـي البرجوازي نفسـه . فمنذ زمن طويل ، وقبل ظهور « الاقتصاديـات » بكثير ، كان الايديولوجيون البرجوازيون يعلقون آمالهم على الضرائب . فرض الضرائب هو اذاً المفتاح الذي يحل مسائل المساواة والفعالية ، حسب قولهم ، رغم مـا أبدته التجربة من أن نظـام الضرائب لـم يحل اطلاقا مسألة التفاوت في المجتمع الرأسمالي .

والطريقة الوظيفية المحض ، في مواجهة مسألة الارتباط المتبادل بين المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الوطني (معدل نمـو الانتاج الوطني ، ديناميكية الاسعـار ، مستويـات المرتبات ، ومستويات الاستخدام) قد قادت «الاقتصاديات» الى طريـق مسدود . والطـالب يتعلم على مثل النموذج الحدي ، أنه يوجـد ارتباط وثيق متبادل بين نمو الانتاج والاستخدام ومستوى المرتبات . وان الوتيرة العـالية في النمو الاقتصادي غير ممكنة الا في حالة التوظيف الكامل لقوة العمل . لكن الاستنتاج يختلف بشكل ملحوظ بمجرد ادخال عامل السعر في المثل ، لأنه بسبب الاتجاه التضخمي ، الذي ينجم حسب مفهوم «الاقتصاديات» عن تفوق الطلب الاجمالي على عرض البضائع ، ويصبح التوظيف الكامل ، حسب رأي ممثلي « الاقتصاديـات » عائقا أمـام ثبات الاسعار . وهنا يوضع « منحنى فيليبس » المساعدة ، وهو يرتكز أيضا ،

على نموذج مجرد « للسوق المطلقة » ، مــن أجل البرهان على حتمية البطــالة التي تصبح الوسيلة الوحيدة لاحتواء التضخم ولتأمــين ثبات الاسعــار . وعندمــا كانت الــدول الرأسمالية المتقدمة تجـد نفسها في مواجهة اتساع البطالة المتواقت مع التضخم ، فان معظم علماء الاقتصاد الغربيين ، كانوا يعبرون عن وجهة النظر القائلة بــأن « منحنى فيليبس » هو عديم الجـدوى من الناحية العلمية . وقــد كتب أ. أوكون « ان أية أمــة صناعية ، لم تعرف أن تجــد التدبير الموفــق » . ويبقى تحقيق الغــاية المزدوجــة : التوظيف الكامل وثبات الاسعــار ، المشكلة المعلقة الاكثر خطورة على سياسة الاستقرار في العالم الغربي ، ولا يعرف الاقتصاديون « كيفية الوصول الــى مستوى عــال مــن التوظيف دون تضخم »(٢٣) .

وسيكون من غير الممكن الاحاطة ، في اطار مقال واحد ، بمجمل المسائل التي لم تحل والمسائل غير القابلة للحل ، التي تطرح أمــام الاقتصاد السياسي البرجوازي في المرحلة الراهنة . وفي رأي الاقتصادي الدانمركي ج. بين ، وهو واحــد من أكثر أنصار « الاقتصاديــات » تحمسا ، وقــد نشر كتابــاً تحت عنوان « الاقتصاديــات الحديثة » بــأن « الاقتصاديــات » « محشوة بطــاقم كامل من الغموض ، وبالاحكام المسبقة البالية، وبأنصاف الحقائق، وبالاستنتاجات المبهمة ، غير القابلة كثيرا للفهم ، وبحقائق واردة في الكتب فقط ومشروحــة بشكــل رديء ... وبحجج متصــورة سلفا »(٢٤) .

* * *

لقد أضعفت أزمة النظرية الحدية مواقع «الاقتصاديات» ووضعت مسألة بقائها موضع النقاش ، بوصفها نظاما أساسيا في الاقتصاد البرجوازي المعاصر . وقد اقترح المؤسساتيون أن يستبدلوها بتفسيرهم الخاص لمسائل الرأسمالية المعاصرة . وهكذا بالضبط يقدر البحاثة الانكليزي م. بلو ادعاءاتهم . ورغم أن ب. ساموِلسون ، ليس متعجلا للاعتراف بهزيمة « التركيب الكلاسيكي الجديد » . فقد صرح بكل وضوح مجيبا على نقد المؤسساتيين : لماذا استبدال الصيغ الميتة بصيغ أخرى ميتة(٢٥) ؟

ان نقد « النظام المعتمد كونياً » الذي تطور في العلم البرجوازي ، سيكون له بكل تأكيد أثر على مصائر « الاقتصاديات » مستقبلا . فان قصر دور التحليل الحدي على كونه أداة تقنية يزعزع أسس النظرية الحدية بوصفها منهجية ، تصوغ « الاقتصاديات » قوانينها الاقتصادية بناء عليها ، وتأخذ منها استنتاجاتها الايديولوجية . بيد أن المسائل الاجتماعية التي تطرحها « الاقتصاديات » لم تحل مطلقا بواسطة النظريات المؤسساتية . وان أنصارها ببقائهم في مواقع الطبقة البرجوازية ، لا يستطيعون تقديم أي اقتراح سوى الافكار القائلة بتدعيم الدور الاقتصادي للدولة .

والى جانب التقدم الملاحظ المؤسسية في الاقتصاد السياسي البرجوازي ، قد ولد فيه أيضا اتجاه آخر . فبما أن « الاقتصاديات » لم تعد تستطيع الطموح الى اعطاء تفسير شامل لقوانين الرأسمالية ، فقد اقترح بعض علماء الاقتصاد جمع كل ما يخرج عن حدودها في فرع علمي سموه من جديد « اقتصادا سياسيا » . هذه المسائل هي

بشكل خاص تلك المتعلقة بالاحكام القيمية ، وقضايا المساواة الاجتماعية ومسألة الرفاه ، ونوعية الحياة ، الخ . ويقول ل. غوردون في مقدمة كتاب أ. أوكون « ان الاهداف الاجتماعية والفلسفة الاجتماعية لأية أمة ... هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد السياسي وجوهره »(٢٦) . ونستطيع اذن أن نتبين هنا اتجاها للعودة الى مصطلح « الاقتصاد السياسي » .

وبادخالهم الاحكام القيمية في حضن الاقتصاد السياسي البرجوازي ، فقد رأى منظروه أنفسهم في مواجهة ضرورة تمويه طابعه الطابقي . فعالم الاقتصاد الذي يهيىء الحلول ، يقدّم على انه « ذلك الذي يتطلع الى الامام » ، والذي يضع نفسه فوق المصالح الطبقية الضيقة . والنتيجة، ليست سوى محاولة لبعث منهج « العلم الخالص » في تفسيره الاحتكاري للدولة .

ان الوضع المأساوي الذي نشأ في الاقتصاد السياسي البرجوازي يكمن في أن ممثليه ، مع احتجاجهم بأن هذا العلم هو فوق المصالح الطبقية ، يعترفون بأن القبول بالاحكام القيمية يزيد من خلافاتهم . « معظم التناقضات التي تواجه الاقتصاديين ببعضهم ، تبقى ذات شأن ، وتنتج عن الفروق الموجودة في فلسفتهم الاجتماعية مثلما تنتج عن طرقهم في تصور السير الملموس للنظام الاقتصادي »(٢٧) .

ان احتدام الخلافات في علم الاقتصاد البرجوازي هو عملية موضوعية حتمية ، فهو تابع للتناقضات غير القابلة للحل في رأسمالية الدولة الاحتكارية ، كما هو شاهد على الانحلال المستمر للاقتصاد السياسي البرجوازي الذي يحمل طابع التعميق الجديد لأزمة الرأسمالية العامة .

مـــراجع

(١) A. M. Okun, **The Political Economy of Prosperity,** Washington, 1970, p. 9.

(٢) Voir J. K. Galbraith, «Power and the Useful Economist», **The American Economic Review,** March 1973, p. 3.

(٣) A. M. Okun, **Op. cit.**

(٤) Voir P. A. Samuelson, **Economics,** 8th edition, New York, 1970.

(٥) Voir **The Marginal Revolution in Economics. Interpretation and Evaluation,** Ed. by R. D. Collison Black and others, Durham (N.C.), 1973, p. 34.

(٦) Voir K. Marx, **Le Capital,** livre premier, tome I, Paris, 1974, p. 88.

(٧) Voir L. Robbins, **Essay on the Nature and Significance of Economic Science,** London, 1932; J. Schumpeter, **History of Economic Analysis,** New York 1954; M. Friedman, «The Methodology of Positive Economics», **Essay in Positive Economics,** Chicago, 1953.

(٨) **The Marginal Revolution in Economics...,** p. 16.

(٩) P. A. Samuelson, **Economics. An Introductory Analysis,** 5th edition, McGrow-Hill, 1961, p. 8.

(١٠) Voir J. Timbergen, **On the Theory of Economic Policy,** Amsterdam, 1952; G. Myrdal, **The Political Element in the Development of Economic Theory,** Cambridge, 1955; R. Frisch, **Theory of Production,** Dordrecht, 1965.

(١١) Voir R. Frisch, **Op. cit.,** p. 5.

(١٢) A. M. Okun, **Op. cit.,** p. 4.

(١٣) Voir **Theory of Public Choice. Political Applications of Economics,** Ed. by J. M. Buchanan and R. D. Tollison, Ann Arbor, 1972.

P. A. Samuelson, **Economics,** New York, 1970, pp. 834-835. (١٤)

Ibidem. (١٥)

Voir J. Koch, «Comment on **A Critique of Positive Economics», The American Journal of Economics and Sociology,** July 1972, p. 328. (١٦)

Voir L. Walras, **Elements of Pure Economics,** London, 1954, p. 70. (١٧)

Voir P. A. Samuelson, **Op. cit.,** pp. 507, 711, 833. (١٨)

Voir J. K. Galbraith, **Op. cit.,** p. 1. (١٩)

Voir J. Robinson, «The Second Crisis of Economic Theory», **The American Economic Review,** May 1972, p. 4. (٢٠)

P. A. Samuelson, **Op. cit.,** p. 599. (٢١)

A. M. Okun, **Op. cit.,** p. 10. (٢٢)

A. M. Okun, **Op. cit.,** p. 100. (٢٣)

J. Pen, **Modern Economics,** Harmunds Worth (Middlesex), 1969, p. 245. (٢٤)

Voir P. A. Samuelson, **Op. cit.,** p. VI. (٢٥)

A. M. Okun, **Op. cit.,** pp. V-VI. (٢٦)

Ibid., pp. 1-2. (٢٧)

صدر في هذه السلسلة عن :
شركة المطبوعات اللبنانية ــ دار الفارابي

□ مسألة البيولوجي والاجتماعي في علم النفس
مجموعة من الباحثين

□ خصوصية التطور في العالم الثالث
راتشيلا افاكوف

□ الرأسمالية والطوباوية الاجتماعية
نقولاي بيلبنكو

□ بعض مسائل المنهجية في التاريخ
يفغيني جوكوف

□ التوجه الاشتراكي في النظرية والتطبيق
أليكسي كيفا

□ استراتيجية الغرب الاستعمارية ــ الجديدة
الكسندر كوداتشنكو

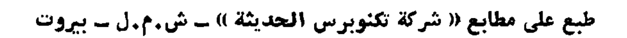
□ أصل الانسان والمجتمع
ايغور اندرييف

- □ الماركسية ـ اللينينية ومناهج العلوم الاجتماعية
بوريس أوكرانتسييف
- □ العملية التاريخية والمعرفة الاجتماعية
خانشيك مومدجيان
- □ الحب : دراسة في قيم متبدلة
كريستوفر كودويل
- □ البنى المشاعية والتطور الاجتماعي
ايغور أندرييف
- □ علم الوراثة ومستقبل الانسانية
دوبينين

تطلب هذه السلسلة من :

١ ـ دار الفارابي
متفرع من شارع الاوزاعي ـ تلفون : ٣١٧٢٠٥

٢ ـ مكتبة المكتبة
قرب البريستول ـ نزلة البيكاديللي ـ تلفون : ٣٤٥٦٧٩



طبع على مطابع « شركة تكنوبرس الحديثة » ـ ش.م.ل ـ بيروت

هذه السلسلة

هذه السلسلة تصدرها دار الفارابي متوخية مراعاة الكثير من المستجدات الطارئة على مجال الاعلام والثقافة والعلاقة بينهما . فمن الطبيعي أن الدراسات الموجزة والمنشورة في دفتر صغير نسبيا تمثل فائدة جمة للكثيرين من الباحثين عن الثقافة والذين ، لسبب او لآخر ، لا يستطيعون متابعة الدراسات الاكاديمية الضخمة حول كافة المواضيع التي تهمهم ، او انهم يفضلون أن يرفقوا دراستهم للمراجع الاساسية ببعض الدراسات القصيرة التي تشكل مقدمة جيدة للتعمق في موضوع ما .

وتشكل هذه الدفاتر محاولة للاطلال على مواضيع متعددة وشيقة ، تدخل كلها في الاطار العام للعلوم الاجتماعية . علما بان اطار هذه العلوم يتسع بقدر ما تزداد قناعة المرء بان العامل الاجتماعي ، بالمعنى الاوسع للكلمة ، هو العامل الحاسم في مجالات اكثر بكثير مما كان يظن ... قبل ماركس .

كما ان الدراسات الواردة في هذه الدفاتر والتي نختارها ونعربها من بين المقالات التي تنشرها مجلة « العلوم الاجتماعية » او غيرها من المجلات التي تعنى بشؤون العلوم الاجتماعية ، والتي تصدر عن اكاديمية العلوم السوفياتية تتخذ في غالبيتها طابع النقاش والمساهمة في الصراع الايديولوجي الجاري على صعيد عالمي . وفي هذا الاطار قد يكون فيها فائدة ليس فقط لطلاب الجامعات والمثقفين عموما ، بل لكافة المناضلين ايضا .

Mouyn

الثمن ١٥٠ ق.ل.